مدير برنامج تحقيق الاحتياجات التنموية الأساسية بوزارة الصحة يتحدث لـ"14 أكتوبر" :

اتخاذ أفضل الطرق والإستراتيجيات المستدامة لضمان تحقيق الصحة للجميع

طبيب يجري فحصاًا لاشعهة على شباب

مريض في أحد أقساالمشتشفي تحت ملاحظة الممرضة

(16) ألف أسرة في (10) محافظات استفادت من مشاريع البرنامج

تعتبر الصحة عنصراً محورياً للنمو البشري ولكن لا يمكن تحقيقها بمعزل عن العديد من المعوقات التي تعيق الصحة خارج إطار النظام الصحي والتي تشمل التعليم والإسكان والدخل والمياه النظيفة والصرف الصحي والتغذية والأمن وقد أظهرت التجارب في أنحاء متفرقة من العالم أن القراءة والكتابة والدخل هما عاملان هامان جدا في خفض مستويات المراضة والوفيات بين الأمهات وأطفالهن كما أن العوامل البيئية والإسكان والصرف الصحي وجودة الهواء والغذاء ونمط الحياة هي أيضا عوامل هامة وفي سبيل إطلاق الإمكانيات الكامنة عند الأهالي في المجتمعات المحلية وتنظيمهم ليعرفوا متطلبات احتياجاتهم الصحية والتنموية ويسعوا بجهودهم الذاتية لتحقيقها والانتفاع بها أنشأت وزارة الصحة العامة والسكان في أواخر عام 1999م وبتعاون ودعم من منظمة الصحة العالمية برنامجا لتحقيق الاحتياجات التنموية الأساسية في العديد من المجتمعات المحلية في بعض محافظات الجمهورية . صحيفة "14 أكتوبر" ولتسليط الضوء على طبيعة هذا البرنامج وأهدافه وأنشطته التقت بالأخ الدكتور/ فيصل القهالي مدير البرنامج فتا بعوامادارفي اللقاء:-

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

نبذة مختصرة

بدايةً نود أن تعطونا فكرة مقتضبة عن برنامج تحقيق الاحتياجات التنموية الأساسية بوزارة الصحة العامة والسكان؟

- برنامج تحقيق الاحتياجات التنموية الأساسية بوزارة الصحة أنشئ بقرار وزاري من وزير الصحة العامة في عام 1999م وبدعم وتمويل من منظمة الصحة العالمية وذلك بهدف تحسين نوعية حياة المواطنين في المجتمع اليمني مع توفر واتخاذ أفضل الطرق والاستراتيجيات المستدامة لضمان استمرارية حيوية الجهود الرامية إلي تحقيق الصحة للجميع وذلك من خلال المتطلبات الأساسية وهي: التنظيم الاجتماعي وتحديد الأدوار والمسئوليات في القرى المعنية بعمل مشروع تنمية الموارد البشرية في المناطق المختارة في القرى المعنية تحديد المشاريع الأهلية لتنمية الموارد التمويلية في القرى المعنية .

ويسعى البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأدوار التي من أهمها: إدارة وتنظيم برنامج تحقيق الاحتياجات التنموية الأساسية في مختلف المحافظات والمديريات والقرى اليمنية وتقديم الدعم التقني لأنشطة البرنامج ومتابعة التنفيذ إعداد خطة العمل لتشمل إعداد المجتمع آلية التنفيذ والتقييم للبرنامج في المناطق والقرى المختارة ،والإشراف على المنسقين في مختلف المحافظات المكلفين من قبل وزارة الصحة بأعداد وتقديم التقارير السنوية حول مستوى تنفيذ البرنامج في مختلف المحافظات .

وقد بدأ البرنامج منذ عام 2000 م السير في أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية للتنمية المستدامة للمجتمعات بشكل منتظم بتعاون الوزارات الرئيسية ذات العلاقة من خلال إنشاء العديد من مناطق الاحتياجات التنموية الأساسية النموذجية في مرحلة التجربة وفي أثناء تنفيذ البرنامج تم التركيز على كل من إنشاء نموذج مجد ويمكن تكراره يلبي الاحتياجات التنموية الأساسية في المجتمعات المعنية بالإضافة إلي دعم قدرات السلطات الوطنية من اجل أن تتولى في الأخير المسؤولية عن استدامة العملية بحسب مبادئ الاحتياجات التنموية الأساسية.

خمس استراتيجيات

هل من استراتيجيات عمل محددة يعتمدها البرنامج للاحتياجات التنموية الأساسية؟

- هناك خمس إستراتيجيات رئيسية معتمدة لدى البرنامج وهي:-

أولاً تنظيم المجتمع والمشاركة النشطة حيث يتم حشد المجتمع وتنظيمه وتدريبه وتمكينه للعب دور فاعل في تنمية الذات

ثانياً الدعم المنسق بين القطاعات وتشترك الوزارات الرئيسية في التنمية المحلية وحشد مواردها لدعم المجتمعات .

ثالثا التخطيط من أسفل إلى أعلى بحيث يحدد المجتمع ويعد خطط جدوى من أجل معالجة القضايا ذات الأولوية .

رابعا التنمية المتكاملة والمستدامة حيث يقوم المجتمع بتدخلات متعددة متكاملة مبنية على الاحتياجات المحلية والأهداف المحددة في العقد الاجتماعي وبما يتوافق مع الخطط الوطنية والمحلية وتدعم الحزم الصحية والاجتماعية والتنمية هذه العملية .

خامسا الاعتماد على النفس وإدارة الذات حيث تقوم المجتمعات بإدارة الذات عن طريق المساهمة بمواردهم الخاصة لضمان استدامة البرنامج .

مناطق ومشاريع

ما هي المناطق المستهدفة من قبل البرنامج؟ وما هي طبيعة المشاريع والأنشطة التي يتولي البرنامج القيام بها في هذه المناطق؟

- منذ أن بدأ البرنامج نشاطه عام 2000م تم إيجاد عدد (24) منطقة نموذجية تتراوح في عدد السكان في (16) مديرية في (10) محافظات وهي محافظات (صنعاء – ذمار- عدن – لحج – الحديدة – حجة – إب – تعز - -حضرموت – أبين) حيث يستهدف البرنامج في تلك القري والمناطق الموجودة في هذه المحافظات حوالي (15999) أسرة يعيش فيها نحو (109.520) فرداً ويسعى البرنامج في الفترة القادمة إلى استهداف مناطق أخرى ببرامج مشتركة بالتعاون مع العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين وبالنسبة لطبيعة المشاريع والأنشطة التي يقوم بها البرنامج في هذه المناطق تتمثل في الفئات التالية .

الجانب الصحي والبيئي: وذلك بتوسيع الخدمات الصحية من اجل المشاركة الفاعلة من المجتمع مع التأكيد على التحصين وصحة الأمهات والأطفال وتنظيم الأسرة وتوفير الأدوية الأساسية من خلال الصيدليات المجتمعية والصحة المدرسية رفع الوعي حول التغذية وسلامة الغذاء والترويج للنمط المعيشي الصحي وخفض استخدام المواد الضارة ، حشد المجتمع للصحة البيئية ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والتخلص من المهملات وزرع الأشجار .

الجانب الاجتماعي: وذلك بالترويج للتعليم الأساسي والابتدائي وتسهيل إعادة قبول المتسربين من المدارس. وإنشاء مراكز تعليم القراءة والكتابة للفتيات و الأولاد الذين حرموا من فرص التعليم .وتنفيذ أنشطة ترفيهية ومنافسات في القراءة والكتابة. تنمية المرأة من خلال المنظمات الخاصة بها وإنشاء مراكز التدريب المهني للحرف اليدوية والمهارات الحياتية دعم الشباب من خلال تنمية المهارات والتدريب الفني

الجانب الاقتصادي: وذلك بتقديم القروض الميسرة للأسر الفقيرة لإيجاد الدخل في مجالات الزراعة والمجالات المرتبطة بها كلمواشي الحلوب والمجالات المرتبطة بها الصناعات المنزلية الإعمال التجارية صغيرة الحجم الأعمال اليدوية وعلى الأخص للنساء .

التنمية والتغيير

وكيف يمكن أن تحدث احتياجات التنمية الأساسية هذا التغيير؟

- تحدث التغييرات من خلال التحول للتغيير المشجع في النفس والمجتمع وإيجاد تنسيق وشراكات بين القطاعات وكسر الحلقة المفرغة من الاعتمادية عن طريق المشاركة الفاعلة للمجتمع وإيجاد الوعي بين الكتل المختلفة حول احتياجاتهم وحقوقهم وتشجيع اللامركزية والسلطات المحلية عن طريق التخطيط الصاعد من الأعلى للأسفل وحشد الموارد المحلية والعامة وتغيير سلوك الجهات الحكومية من أجل أن تصبح داعمة أكثر للمجتمع وتحسين الوضع الصحي من خلال زيادة دخل الأسرة والاهتمام بالذات وخفض الفقر وتحسين المستوى المعيشي .

إنجازات كثيرة

ما هي ابرز النجاحات والانجازات التي حققها البرنامج خلال فترة عمله السابقة؟

- في الواقع هناك الكثير من النجاحات والانجازات الملموسة التي حققها البرنامج خلال السنوات الماضية والتي قد لا يتسع المجال لذكرها ولكن وبشكل عام استطيع القول أن ابرز ما قام به وأنجزه البرنامج في الفترة السابقة هو تنفيذ عدد من ورش العمل التوجيهية حول أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية وذلك على المستوى الوطني وأيضا على مستوى المحافظات وكذا تشكيل فريق الدعم الفني بين القطاعات وهي (الصحة – التعليم – الزراعة – الشئون الاجتماعية – تنمية المرأة – المجالس المحلية) وتدريبه اختيار المناطق المستهدفة على مستوى المديريات والقرى بما في ذلك الفرق الفنية على مستوى المديرية وممثلي المجموعات ولجنة تنمية القرية وممثلي الجماعات والفريق الفني وجمع البيانات وتحديد الأولويات وإعداد مقترحات بالمشاريع التي سيتم تنفيذها .

ويمكن القول أنه وعلى مستوى المناطق هناك انجازات عديدة وكثيرة قد تحققت فيها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما أنجزه البرنامج في منطقة قشوبة بمديرية المراوعة في محافظة الحديدة حيث تم البدء بعملية الاحتياجات التنموية الأساسية في هذه المنطقة في يوليو 2001م من خلال منظمات المجتمع حيث تم تشكيل لجنة تنمية القرية وتقسيم المنطقة واختيار ممثلي المجموعات ويلي ذلك تدريب المجموعات المعنية على مفهوم الاحتياجات التنموية الأساسية وأساليب التنفيذ وكنتيجة لذلك تم القياس بمسح الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من قبل الناس ويمكن إن نذكر لكم هنا بعض الأنشطة التي يدعمها البرنامج في هذه المنطقة والتي تمثل إنجازات ملموسة لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها فمثلا في مجال القراءة والكتابة والتدريب المهني والصحي تم تنفيذ أنشطة تدريبية استفاد منها نحو (247) متدرباً ومنها دروس القراءة والكتابة للكبار لـ(180) متدرب التدريب على الخياطة والتطريز لـ (20) متدربة تدريب (12) متدرباً تدريب عاملي الإسعافات الأولية لـ (17) متدرب تدريب عاملي الصحة المجتمعية لـ (9) متدربين تدريب متطوعي صحة القرية ل (9) متدربين .

وفي مجال المشاريع المدرة للدخل تم تنفيذ العديد من المشاريع ومنها مشروع آلات الخياطة والتطريزو مشروع حلب الأبقار للتغذيةو مشروع تربية الماشية (تسمين العجول) وأخر (تربية الخراف والماعز) ومشاريع الأعمال الدعم الزراعي بالحراثات ومشروع مضخة مياه الري و إنشاء مزارع مشروع النقل العام (شاحنات) لنقل المنتجات الزراعية مشروع صحي إنشاء عيادة صغيرة ومشاريع الحرف اليدوية ومشروع بوفية مدرسة ومحل قرطاسيه ومشروع مصنع بردين البناء وقد استفادت من هذه المشاريع نحو (275) أسرة وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأولية في هذه المشاريع المدرة للدخل حوالي (7.824.924) ريالاً الاستثمار الحالي كصناديق دوارة (15.282.500) ريال .

برنامج مشترك

ما هي ابرز خطواتكم وتوجهاتكم القادمة والمستقبلية؟

- هناك العديد من الخطوات والأنشطة التي نعتزم القيام بها خلال المرحلة القادمة واعتقد أن من أبرزها تنفيذ البرنامج المشترك المبني على أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية في مديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة والذي سيتم تنفيذه بالشراكة والتعاون مع العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين وفي طليعتهم منظمة الأغذية والزراعة الفاو منظمة العمل الدوليةو الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي وفي مقدمة هولاء طبعا منظمة الصحة العالمية وسيتم عن قريب التوقيع على وثيقة البرنامج المشترك من قبل جميع الشركاء المذكورين .

وقد يتساءل أي شخص: لماذا تم اختيار (بيت الفقيه) دون غيرها لتنفيذ هذا البرنامج وهنا أقول لمن قد يتساءل عن ذلك أن سبب هذا الاختيار هو لوجود وكالات عديدة تعمل في هذه المنطقة في الميدان بالإضافة إلي سهولة الوصول إليها وغياب الاحتمالات المختلفة للتنمية والتي سوف ينتج عنها كما هو مأمول نجاح كبير وطبعا يخطط البرنامج المشترك في مرحلته الأولى وفي المنطقة تقديم حزم متكاملة من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلي خفض الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان المستهدفين وتحقيق أهداف الألفية التنموية في هذه المنطقة والمرحلة الأولية سيتم التخطيط للبرنامج لمدة (4) سنوات مع خطط العمل السنوية والتي هي موضحة بشكل صريح في وثيقة البرنامج التي ستقوم بإعدادها الوكالات الشريكة والتوقيع عليها في القريب العاجل إن شاء الله وسوف يتم إعداد آليات للمتابعة والتقييم من أجل الإشراف المنتظم على عملية تنفيذ البرنامج المشترك وتقاسم المعلومات بين جميع الإطراف المعنية وعند الوصول إلى النتائج الناجحة من المتوقع أن يتم التعامل مع مديرية بيت الفقيه كنموذج للترويج

مريض على جهاز الاشعة المقطعية

مقدمة كدعم من البنك الدولي

أدوية الطوارئ التوليدية المجانية على مراكز خدمات الطوارئ في (13) محافظة

صنعاء/ بشير الحزمي

تقوم وزارة الصحة العامة والسكان خلال الأسبوع القادم بتوزيع كمية من أدوية الطوارئ التوليدية على مختلف المراكز التي تقدم خدمات الطوارئ التوليدية في (13) محافظة من محافظات الجمهورية

أوضحت ذلك الدكتورة/ سميرة سعيد المقطري مدير عام الصحة الإنجابية بقطاع السكان بوزارة الصحة .

وأشارت في تصريح خاص لصحيفة(14 أكتوبر) إلىأنه ولأول مرة في اليمن يتم توزيع أدوية الطوارئ التوليدية مجانا من قبل الوزارة على هذا النطاق الواسع الذي يشمل13 محافظة من محافظات الجمهورية وهي (أمانة العاصمة – عدن – تعز – الحديدة – حضرموت (الساحل / الوادي) عمران – لحج – إب – ابين – ذمار – حجة – صعدة- صنعاء) وذلك كخطوة أولى تتم بدعم من وحدة القرض بالبنك الدولي وفي إطار المشروع الذي بدأت وحدة القرض بالبنك الدولي تنفيذه منذ العام الماضي في ثلاث محافظات مستهدفة هي (الحديدة – صنعاء – إب) .

وقالت إن وزارة الصحة قد ارتأت نتيجة لتوفر كميات كبيرة من أدوية الطوارئ التوليدية المقدمة كدعم من البنك الدولي بأن تقوم بتوسيع نطاق توزيع هذه الأدوية لتشمل إلى جانب الثلاث المحافظات المستهدفة من قبل وحدة القرض بالبنك الدولي عشر محافظات أخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة والتي تقدم خدمات طوارئ توليديةإضافة إلى قائمة الأدوية الأساسية التي تقوم الوزارة بتوزيعها لتشمل عموم محافظات الجمهورية وبصورة مستمرة بدعم حكومي ومن الميزانية الحكومية حيث وقد صدرت توجيهات معالي وزير الصحة العامة والسكان بهذا الخصوص وقد بدأت الوزارة بعمل الدراسات اللازمة وقد تم الرفع بالاحتياجات المبدئية التقديرية من هذه الأدوية وقد تمت الموافقة عليها على أن تضم إلى قائمة الأدوية الأساسية التي يتم توفيرها عبر صندوق الدواء .

وأضافت أن هذه الأدوية تشمل المحاليل الوريدية وبعض أدوية التشنجات المضادات الحيوية – الحديد – الفوليكا أسيد – فيتامين A - بعض الأدوية المخصصة لتغذية الحامل بمواد أضافية وإنقاذ حياة المرأة أثناء الولادة وهي تعتبر الأدوية الضرورية جدا للحامل أثناء فترة الحمل والولادة .

وشددت مديرة الصحة الإنجابية بوزارة الصحة العامة والسكان في ختام تصريحها على ضرورة الالتزام الكامل من قبل كافة المراكز التي ستوزع عليها هذه الأدوية وغيرها من المراكز الصحية الأخرى بقرار رئيس الجمهورية والقرار الوزاري وتوجيهات معالي الوزير بشأن مجانية التوليد مع التأكيد على مجانية هذه الأدوية التي ستقوم الوزارة بتوزيعها على الثلاث عشرة محافظة المذكورة.

في ورشة عمل لأطباء الأسنان نظمها المجلس الوطني للسكان

الإيدز طاعون العصر وندعو إلى تكثيف التوعيةبمواجهته

صنعاء / بدر الغشم :

وصف الدكتور / أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان مرض الإيدز بطاعون العصر الذي يهدد المجتمعات والتي تعد اليمن أحدها مؤكدا على ضرورة تضافر كافة الجهود للتصدي لهذا المرض الخطير من خلال استمرار عملية التوعية بمخاطر هذا المرض وطرق انتقاله .

وقال الدكتور بورجي في ورشة العمل الخاصة بـ((دور أطباء الأسنان في مواجهة مرض الإيدز)) التي عقدت الأحد الماضي بمقر المجلس بصنعاء ونظمها المجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجمعية الطبية اليمنية برعاية وزارة الصحة العامة والسكان أن مشكلة الايدز منذ ظهورها تعد أهم المشاكل التي تعيق التنمية وأنه لا بد من توعية أبنائنا وشبابنا بمخاطر هذا المرض بشكل مستمر وتكثيف عمليات التوعية الدينية والصحية للمجتمع بمخاطر هذا المرض للحد من انتشار هذا الوباء القاتل مؤكدا أمام 35 طبيبا من أطباء الأسنان إن هذا العمل لا يقتصر على أطباء الأسنان فقط وإنما على أطباء الباطنية والجراحين وبنوك الدم ..الخ ،علي اعتبار أن فيروس الايدز ينتقل عبر نقل الدم وأدوات الجراحة والأدوات الثاقبة بصورة أسرع وأكثر من انتقاله عبر الجنس .

من جانبه أوضح الأستاذ/ مطهر زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان الدور الذي قام ويقوم به المجلس في مجال التوعية لمواجهة مرض الايدز مستعرضا جهود الشراكة بين المجلس والجهات المعنية والمهتمة والمنظمات وغيرها في مجال التوعية بمخاطر مرض الايدز وطرق انتقاله والأنشطة التوعوية التي تم تنفيذها مؤكدا أن دور المجلس يقتصر على الجانب التوعوي بينما تتولى وزارة الصحة العامة ممثلة بالبرنامج الوطني لمكافحة الايدز الجانب المخبري والعلاجي وقال زبارة لقد أصبح وصول المرض سهلا عن طريق اللاجئين وعن طريق الانتقالات عبر القرن الأفريقي سواء كانت انتقالات شرعية أو غير شرعية ولابد من تعاون الجميع من أجل مواجهة المرض باعتبار جميع الفئات معنية بهذا المرض موضحا أن أطباء الأسنان لهم دور كبير لأن أحد وسائل انتقال المرض يأتي عن طريق المشارط ونقل الدم والجروح فيجب أن يكونوا على قدر كبير من الوعي في هذا الجانب للحد من انتشار هذا المرض وأشار الدكتور محمد الحميري رئيس الجمعية الطبية اليمنية بدور المجلس الوطني للسكان في تبيين أن لطبيب الأسنان دوراً مهماً في الحفاظ علي الصحة ومنع مشكلة كبيرة هي مشكلة الايدز مؤكداً أن الوقاية من هذا المرض واجب شرعي ووطني مشيرا إلى ضرورة حشد الطاقات مع المجلس لحشد الأمة للوقاية من الايدز بالتعاون مع علماء الدين والإعلاميين وذوي الوجاهة والتأثير.

وفي الورشة ألقى الدكتور/ فهد محمود الصبري – الخبير الوطني في مكافحة الايدز في المجلس الوطني للسكان محاضرة حول دور أطباء الأسنان في الوقاية من فيروس الايدز استعرض فيها واقع الايدز في اليمن وطرق انتقاله والعوامل التي تجعل اليمن أكثر عرضة للوباء ونتائج أخر الأبحاث المتعلقة بهذا المرض مؤكدا أن الحالات المصابة بالايدز والمسجلة في اليمن حتى عام 2007م (2225)حالة (التي تم اكتشافها) مشيرا إلى أن وراء كل حالة معلنة (15) حالة مخفية.

كما قدمت في الورشة ورقتا عمل تتعلق بهذا الموضوع للدكتور/ عبد الرقيب الحيدري والدكتور / مروان الاغبري.

وقفة تأمل

"صحة البيئة"

تعتبر جودة البيئة أمر أساسي لصحة الإنسان فالبيئة الخطرة تؤثر سلباً في صحته بينما تدعمها البيئات المأمونة وتتيح في الوقت نفسه التمتع بصحة جيدة والبيئة يندرج تحتها كل ما يحيط بنا من مساكن ومدارس ومستشفيات ومصانع ومزارع وأنهار وبحار وهواء ....الخ

فالبيئة الصحية السلمية تلبي الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات لتأمين الظروف الصحية المناسبة لهم في أماكن سكنهم ومحيطهم الطبيعي كما تزودهم بموارد الغذاء السليم والمياه النظيفة وسلامة الأفراد والمجتمعات على صلة وثيقة بسلامة المحيط الأقرب لها بما يشمله من الأساسيات ويؤدي تدهور البيئة بما يعنيه من عدم توفر المياه وتلوثها وتلوث الهواء والتربة إضافة إلى المظاهر غير الصحية المحيطة والمتمثلة بالتخلص غير السليم من مختلف الفضلات الإنسانية وغير الإنسانية وخاصة المواد الكيماوية الخطرة والمواد السامة والإشعاعية .

كما باتت الضوضاء والتلوث الصناعي والتصحر إضافة للتغيرات البيئية كاستنفاذ طبقة الأوزون وانتشار العديد من المنتجات والمواد الكيماوية الخطرة أو احتواء تجهيزات معينة وسواها على هذه المواد عاملا مساهما بشدة في انتشار الإمراض وسوء التغذية كما يعيق النمو الاجتماعي والاقتصادي ويمكن للمناطق البعيدة عن المركز أو الريفية أن تقتصد لسبل الوصول للموارد أو الخدمات للمناطق الأساسية كمياه الشرب النظيفةو الصرف الصحي والتخلص السليم من الفضلات وغيرها من الخدمات الأساسية فبعض الموارد البيئية يمكن أن تتجدد وبعضها غير قابل للتجدد وكما هو معلوم أن تدهور النظام البيئي أصبح يحدث نتيجة لسوء استخدام ثروات البيئة ومواردها أو نتيجة لا ستخدام هذه الموارد والثروات الطبيعية بشكل جائر وغير مناسب وذلك بالنسبة لكل من المتجدد منها أو غير المتجدد أو لكليهما وإذا كانت الحكومة ومن خلال سياساتها وبرامجها المعتمدة قد ركزت على هذا الجانب وأكدت على أهمية وضرورة تحسين حماية البيئة والحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة ودرء الآثار السلبية بين السكان والتنمية والبيئة فأن من الأهمية القول هنا أن مسألة الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها أجل مستقبل أفضل للسكان يوجب على كل فرد من الاستخدام الفردي السليم أو الصحيح المناسب للحفاظ على تلك الثروة وكذلك العمل أيضا على دعم توجه وسلامة استخدام المجتمع للموارد البيئية.